مراحل إعداد الخطة على المستوى القومي

دراسة الوضع الراهن والدراسات الاستطلاعية :

- يقوم جهاز التخطيط بإجراء دراسات مسحية واستطلاعية للاقتصاد الوطني تستهدف دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتحديد الإمكانيات والتحديات والتوجهات المستقبلية سواء على المستوى الكلي أو على مستوى القطاعات وفقا للتقسيم المتعارف عليه لنظام الحسابات القومية SNA .

- وفي ضوء دراسة الوضع الراهن يمكن معرفة التحديات والإمكانات المتاحة للاستفادة منها في صياغة الإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إعداد الاستراتيجية العامة للدولة:

- يمكن تحديث الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك في ضوء الدراسات الاستطلاعية السابقة، وفي ضوء المبادئ الدستورية وتوجهات القيادة السياسية في البلاد والغايات بعيدة المدى للمجتمع، وتحدد الاستراتيجية الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبعد المناقشات اللازمة لاستطلاع آراء الجهات المعنية حول مشروع الاستراتيجية والأشخاص من ذوي الرأي يتم عرضها على جهاز التخطيط لإقرارها ثم عرضها على مجلس الوزراء لاعتمادها .

- **إعداد المعاملات الفنية** على المستوى الكلي والمستوى القطاعي بالاستفادة من الدراسات الاستطلاعية المذكورة أعلاه والبيانات والمؤشرات التي تقدمها الإدارة المركزية للإحصاء.

- **تقدير سنة أساس** الخطة الخمسية.

وهي عادة السنة السابقة للسنة الأولى من الخطة متوسطة المدى.

إعداد بدائل خطة التنمية:

- إن المهمة الأساسية لجهاز التخطيط من الناحية الفنية هي إعداد البدائل للخطة الخمسية مع بيان ايجابيات وسلبيات كل بديل للعرض على جهاز التخطيط لاختيار البديل المناسب منها في ضوء الفروض الأساسية لاختيار البديل المناسب منها .

- وبعد أن تحدد القيادة السياسية في البلاد التوجهات المرغوب فيها .
- يقوم جهاز التخطيط بترجمة هذه التوجهات إلى أهداف كمية، وبيان تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الخطة مع توضيح السياسات المناسبة.
- ويتم مقارنة بدائل الخطة بناء على الأسس التالية:

1. الفروض الأساسية للتقديرات
2. معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي والقطاعي
3. تقديرات الإيرادات والمصروفات وتطور الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة.
4. التنبؤ بالصادرات والواردات وتقدير الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات.
5. تقديرات العرض والطلب على القوى العاملة وتحديد الفائض أو العجز في ميزان القوى العاملة.

6. تقدير حجم الاستثمارات الكلية في القطاعين العام والخاص.
7. تقدير الفجوة بين الادخار والاستثمار، وبيان مصادر تمويل هذه الفجوة، أو كيفية استثمار الفائض إن وجدت.
8. معدل نمو الاستهلاك النهائي (الحكومي والعائلي) .

- وعادة تتعاون الجهات الحكومية المتخصصة ومنها الجامعة والمؤسسات العلمية، البنك المركزي، مؤسسة البترول، صندوق النقد الدولي.
- ومن المعلوم أن الخطة تتجسد بمشروعاتها والسياسات اللازمة لتحقيق أهدافها.
- **إعداد الإطار الكلي** للخطة والموازين الاقتصادية وهي كما يلي، جدول الموارد والاستخدامات للناتج المحلي الإجمالي، الميزانية العامة للدولة، ميزان المدفوعات، ميزان الادخار والاستثمار، ميزان السكان.
- **تحديد الأهداف الكلية والقطاعية** للخطة الخمسية.
- **تحديد السياسات** العامة اللازمة لتنفيذ أهداف الخطة.

إعداد المشروعات وتقدير حجم الاستثمارات :

- يقوم جهاز التخطيط بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية بإعداد المشروعات الاستثمارية وتصنيفها كما يلي:-

- المشروعات الاستثمارية الجارية التنفيذ وتوزيع استثماراتها بين إجمالي السنوات السابقة للخطة ثم على سنوات الخطة الجديدة .
- المشروعات الاستثمارية الجديدة المقترحة للبدء في التنفيذ خلال سنوات الخطة الخمسية.
- المشروعات الجارية والجديدة المقرر الانتهاء من تنفيذها في السنة الأولى من الخطة.
- ويراعي في اختيار المشروعات المقترحة لتأكد من اجتيازها لمعايير الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية، تعطي الأولوية في اختيار المشروعات وفقا للمعايير المعروفة.

- **إعداد المشروعات التطويرية** وتصنيفها كما يلي:-
  - مشروعات تطويرية جارية التنفيذ .
  - مشروعات تطويرية جديدة.

إعداد الخطط القطاعية وفقا لنظام الحسابات القومية SNA وفي ضوء ما يلي :

أ- مقترحات تطور الإنتاج والناتج واستخدامات قوة العمل ومقابل ذلك من المرتبات وفائض التشغيل.

ب- تقدير مستوردات وصادرات السلع والخدمات لسنوات الخطة .

ج- تقدير الاستثمارات في الأصول الثابتة والتغير في المخزون .

د- مقترحات السياسات والإجراءات المأمول إتباعها في كل نشاط.

- **إعداد تقديرات الميزانية العامة** للدولة السنوية بمختلف أبواب المصروفات والإيرادات للسنة الأولى.
- ويراعى أن تمثل الميزانية العامة للدولة الجانب التمويلي للجانب الحكومي من الخطة.
- ويراعى التنسيق والتكامل والتطابق بين الموازنة والخطة.
- على أن تكون أهداف وسياسات الخطة السنوية متسقة مع أسس وقواعد إعداد الميزانية العامة للدولة.
- إعداد ميزان المدفوعات وبيان الصادرات والواردات.
- **إعداد وثيقة الخطة** في صورتها النهائية للمناقشة والإقرار من جهاز التخطيط ثم الاعتماد من مجلس الوزراء ثم الإحالة إلى البرلمان للمناقشة وإصدارها بقانون.

- **تحديد المتطلبات التشريعية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ الخطة**
- **المتابعة وتقييم الأداء:** ترجع أهمية المتابعة إلى أنها وسيلة لاستخلاص النتائج ووضعها في صورة تصلح للعرض على السلطات المختصة لاتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وتوضح المتابعة معدلات تنفيذ أهداف الخطة.
- وبيان أسباب الانحراف عن هذه الأهداف بالزيادة أو النقص.
- وتعتمد المتابعة على مؤشرات اقتصادية واجتماعية وإدارية توضح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها البلاد وتزيد تكاليفها عبر الزمن.

- واقتراح الإجراءات والسياسات ومشروعات القوانين اللازمة لعلاج المعوقات التي واجهة الخطة السابقة.
- ويراعى الاستفادة من الخصائص والأهداف ونتائج تقارير المتابعة الدورية والسنوية.
- وأن يكون تقرير المتابعة السنوي متطابق مع نتائج الحساب الختامي للميزانية العامة للدولة لنفس سنة الخطة السنوية.